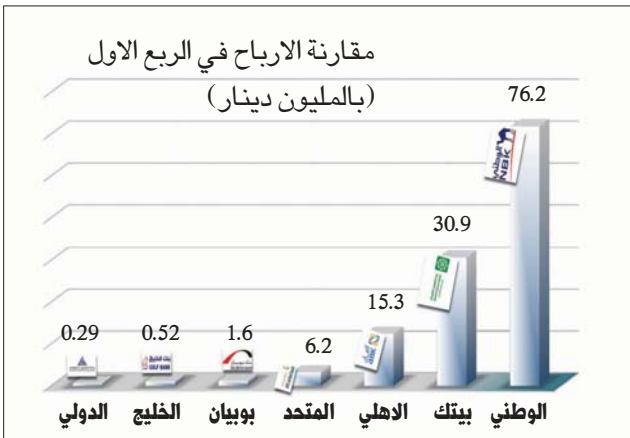


مصارف

تحديات مستمرة

يقول تقرير صادر عن «كابيتال ستاندرز» أن السيناريو الحالي لاداء البنوك ما زال مقيدا بنمو ائتماني ضعيف وارتفاع معدلات القروض المتعثرة والضعف على السيولة. ولا تزال محفظة القروض في البنوك مركزة في العقار والانشاء وشركات الاستثمار، مما يشكل حساسية بالغة لها.

اتساع فجوات الربحية بين البنوك



«الوطني» يحصد ثمار صلابته ونتائج تعبر عن فرادته

أرباح «الوطني» 58% من أرباح كل القطاع في الربع الأول

كشفت نتائج الربع الأول من العام الحالي لسبعة مصارف محلية أن هناك واقعا جديدا تعيشه المصارف المحلية من حيث الأداء والنمو، بحيث اتسع الفارق في ربحية البنوك ليسلط الضوء على عدد من الاستنتاجات:

1 اتساع الفجوة بين المصارف... والوطني في المقدمة. تعكس نتائج الربع الأول من العام الحالي، أن الواقع المصرفي في الكويت بات مختلفا بعد الأزمة عما كان عليه قبلها، إذ تعكس القراءة المتأينة للأرقام عن وجود مجموعتين من البنوك، الأولى تضم بنك الكويت الوطني وبيت التمويل الكويتي، وإن كان حجم الفجوة بين المصرفين قد اتسع أخيرا، حيث حقق الأول في الربع الأول 76 مليون دينار، في الوقت الذي حقق فيه «بيتك» 30 مليون دينار خلال الفترة ذاتها، فيما تأتي بقية البنوك في مجموعة ثانية وهي الخليج والتجاري والأهلي المتحد وبرقان وفارق واسع بينها وبين المجموعة الأولى.

2 عودة «بوبيان» إلى الربحية والمنافسة الإسلامية. أما الملاحظة الثانية التي تسترعي الانتباه على مستوى النتائج، فتتمثل في استعادة بعض المصارف مرحلة التعافي والمنافسة، حيث استطاع كل من بنك بوبيان وبنك الكويت الدولي تحقيق مستويات ايجابية في الأرباح وإن بنسب قليلة، وأضحت بذلك نهاية لمرحلة الخسائر التي حققتها خلال العام الماضي، ومن بين هذه المصارف بنك بوبيان الذي حقق أرباحا بقيمة 1.62 مليون دينار كويتي بعد خسائر بلغت نحو 11.2 مليون دينار خلال الفترة نفسها من العام الماضي، فيما تحول بنك الكويت الدولي إلى الربحية بقيمة 0.3 مليون دينار بعد خسائر بقيمة 2.2 مليون دينار.

3 تراجع نمو مصارف كبرى: وعلى الجانب الآخر، شهدت أرباح كل من بيت التمويل الكويتي والبنك الأهلي المتحد تراجعا في أرباحها بنسب 21% و 39%، وكان التراجع الأكبر من نصيب بنك الخليج بنسبة 67.1%، فيما حقق البنك الأهلي نسبة نمو مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، وتعكس مثل هذه المقارنة أن القطاع بشكل عام بات أمام تحدي توافر مصادر ربحية مقارنة بمرحلة الفورة التي عاشتها المنطقة، خصوصا في ظل استمرار حالة الحذر على مستوى الاقراض وعدم بلوغ الأسواق المالية مرحلة التعافي الكلي، وثمة خوف اضافي من ظهور مزيد من حالات التعثر، مما يعني أن شريحة واسعة من الشركات المحلية في مختلف القطاعات ما زالت تحت دائرة الخطر، وهذه الوقائع جميعها تؤكد أن استعادة القطاع لمستويات الربحية السابقة بات من الماضي.

4 نمو مختلف للبنك الوطني: من جهة أخرى تقود هذه النتائج إلى التأكيد على أن بنك الكويت الوطني يعيش واقعا مختلفا على مستوى القطاع، وتعكس النتائج المحققة في الربع الأول بأن البنك ما زال يجني ثمار خروجه بأقل الأضرار الممكنة من تداعيات الأزمة المالية العالمية، وبالتالي لا يمكن الفصل بين النتائج المحققة خلال الربع الأول وتلك المحققة في العالم الماضي، مما يعني أن نتائج هذا الربع هي امتداد طبيعي لنتائج العام الماضي، أما الإشارة الثانية التي يمكن أن تستشف على مستوى نتائج «الوطني» هي أن البنك لم يكف بالتأكد على موقعه في صدارة المصارف المحلية كما هو الحال على مدى السنوات الماضية، بل إن المفارقة تتمثل في أن البنك أوجد فجوة كبيرة من حيث قيمة الأرباح بينه وبين المصارف الأخرى، مما يعني أن الصورة التي كانت ترسم في السنوات الماضية والتي كانت تعكس تقريبا في نتائج أول 3 مصارف قد ولت.

ترتيب المصارف الكويتية من حيث الربحية للربع الأول من عام 2010

البنك	الربع الأول من عام 2009	الربع الأول من عام 2010	نسبة النمو (أو التراجع) (%)
1 بنك الكويت الوطني	63.53	76.26	20+
2 بيت التمويل الكويتي	39.30	30.91	(21-)
3 البنك الأهلي الكويتي	15.12	15.30	+1
4 البنك الأهلي المتحد	10.22	6.24	(39-)
5 بنك بوبيان	(11.72)	1.62	+114
6 بنك الخليج	1.59	0.52	(67-)
7 بنك الكويت الدولي	(2.20)	0.29	+113
8 البنك التجاري الكويتي	3.14	لم يعلن أرباحه حتى الآن	-
9 بنك برقان	11.35	لم يعلن أرباحه حتى الآن	-

تقرير صادر عن كابيتال ستاندرز للتصنيف الائتماني

بنوك عليها زيادة مخصصات تغطية القروض المتعثرة

رزان عدنان

أكد تقرير صدر أخيرا عن شركة كابيتال ستاندرز للتصنيف الائتماني حول البنوك الكويتية أنه وعلى المدى البعيد يتوقع أن تستفيد المصارف من الديموغرافيات المشجعة وزيادة عوائد النقط واستثمارات الحكومة ومستويات النفاذ المنخفضة إلى القطاع المصرفي والأهم من هذا خطة التنمية الاقتصادية الجديدة.

ولكن ورغم ذلك، لفت التقرير إلى أن السيناريو الحالي لاداء البنوك لا يزال مقيدا بنمو ائتماني ضعيف وارتفاع معدلات القروض المتعثرة والضعف على السيولة.

وتوقع أن تبقى الرسملة والقدرة على توليد الأرباح قبل المخصصات مستقرة في البنوك الكويتية لتوفر عامل دعم مقابل الاستقرار المتوقع في تدهور جودة الأصول.

وقال التقرير أن الأزمة الاقتصادية العالمية بدأت في النصف الثاني من 2008، واضعفت بشكل كبير قطاع البنوك الكويتية، وعانت الأخيرة من ضغوط سيولة وتدهور في جودة أصولها، وتضاعفت خسائرها على حساب تآكل قيمة أصولها وزيادة المخصصات، وعمق الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي من المعاناة إلى جانب الضغوط المتزايدة على عمليات التمويل الحكومية. وتوقع التقرير أن يكون هذا العام أيضا صعبا على البنوك الكويتية مع استمرارها في تنظيف دفاتر قروضها، بغض النظر عن بدء ظهور مؤشرات الانتعاش، فالبنوك الكويتية منكشفة كثيرا على قطاعي العقار والاستثمارات إضافة إلى اكتشافها على مجموعتي سعد والقصبي خلال العام الماضي، أما الراء المالي للبنوك فبات أيضا البيئة التشغيلية غير المتوقعة التي اعتمدت بشكل قوي على قطاع النفط والفرص المحدودة من جانب آخر لا تزال الصناعة المصرفية الكويتية متحدية وتتمتع بتنافسية رغم أن جميعها سجل أرباحا أقل من السابق وزيادة في معدلات القروض المتعثرة المطلقة، باستثناء «الوطني». إضافة إلى ذلك يتأثر تحسن أداء البنوك الكويتية بالتعافي الاقتصادي المحلي والانتعاش في فئات الأصول المحفوظة بالمخاطر، إذ أنه أكثر من 50 في المائة من محفظة القروض في النظام المصرفي منكشفة على قطاعات خطيرة من بينها العقار والانشاء والاقراض لشراء أوراق مالية وشركات استثمار، وهو ما يعرض هذه المصارف إلى مخاطر ائتمان كبيرة.

نظام مركز

ويرى التقرير أنه وبوجه خاص تفاقمت المشكلة في البنوك الكويتية بسبب الخسائر التي تكبدها بنك الخليج من التعامل بمشتقات وبلغت 375 مليون دينار من جهة والاكتشاف على استثمارات الاقتصاد وزيادة المخصصات بسبب الاكتشاف على مجموعتي سعد والقصبي المتعثرتين من جهة أخرى، ونتيجة لذلك قدمت الحكومة مشروع استثمار مالي بقيمة 1.5 مليار دينار، وتعقد «كابيتال ستاندرز» أن هذه الطريقة قد تستمر لفترة طويلة في تعزيز آلية صنع القرار وعمليات إدارة المخاطر في البنوك الكويتية.

يقول التقرير إن البيئة الهيكلي للقطاع



أسانتي بورسلي رئيسة كابيتال ستاندرز

2010 استمرار لتنظيف

ميزانيات بنوك منكشفة على قروض رديئة

رسملة القطاع المصرفي أعلى نسبياً من الحد الأدنى العالمي

بنوك تنافسيتها عالية ولديها قدرة على استمرار توليد أرباح

البيئة التشغيلية مستمرة في ضعفها وقلة تنوعها

كل البنوك تراجعت أرباحها باستثناء بنك الكويت الوطني

أفضل تغطية بالمخصصات في «بوبيان» و«الوطني»

المصرفي متركزة بصورة معتدلة فحجم بنك الكويت الوطني من حيث الأصول والودائع يزيد عن ضعفي حجم ثاني أكبر بنك بعده وهو بنك الخليج، ويمك المصرفان حوالي خمسين في المائة من أصول البنوك التقليدية وتوزع النسبة ذاتها من التسهيلات الائتمانية المصرفية الإجمالية، أما تأثير التدخل الحكومي المفرط في الاقتصاد بشكل عام وعلى القطاع البنكي بشكل خاص يأتي



السوق أصل الداء، وفيه الداء. (تصوير: مصطفى نجم)

على شكل تحكك اداري وقروض مساعدة وضح اسهم ومساعدا، ومن السمات البارزة، الأخرى للبنوك الكويتية هي طبيعة الملكية المختلطة، باستثناء بنك الكويت الوطني المملوك بالكامل تقريبا للقطاع الخاص، في حين تعد الحكومة مساهما في بقية البنوك، كذلك من العوامل الأخرى التي تقلق القطاع هي تدمير قانون انقاذ قروض المستهلكين، الذي رفضته الحكومة، ومع هذا ستكون هناك جولة ثانية من التصويت في هذا العام من دون نتيجة أكيدة.

البنوك الإسلامية اظهرت الخدمات المالية الموافقة للشريعة نموا قويا خلال السنوات الأخيرة لتصبح منافسا ممكنا للبنوك التقليدية من جهة وبيت التمويل الكويتي من جهة أخرى، وبالتالي حاولت المصارف التقليدية أن تستحوذ على حصص في بنوك إسلامية كما فعل بنك الكويت الوطني عندما زاد حصته في بوبيان إلى أكثر من 50 في المائة. استمرت أرباح البنوك الكويتية



ارتفاع ارباح القطاع الودائع والسيولة

تقدمت سرعة الأصول الإجمالية للقطاع المصرفي عند معدل أقل من السابق إذ بلغت 2.4 في المائة لتكون أدنى من معدل النمو المكون من خانات مزدوجة في 2009 حين وصلت قيمتها في نهاية إلى 43.96 مليار دينار، ويرى التقرير أن العوامل الدافعة الرئيسية وراء هذه النتائج هي استراتيجية البنوك الحذرة اتجاه نمو القروض بسبب ارتفاع نسبة التعثر عن سداد الديون وانخفاض قيمة الأوراق المالية الاستثمارية وسط اسواق اسهم غير مستقرة، علاوة على أن الأزمة الاقتصادية عرقلت نمو الودائع لدى المصارف وسط فقاعة السيولة في السوق ويبدو أن السيولة في النظام المصرفي لن تكون عند مستويات مريحة.

نمو حذر

انخفض نمو القروض بشكل هائل في 2009 مع تبني البنوك الكويتية طرقا حذرة في الاقراض، ومقارنة مع معدلات النمو المكونة من خانات مزروجة المحققة في الأعوام الأخيرة، شهد صافي نمو الائتمان زيادة وقدرها 6.7 في المائة في 2009، رغم تخفيض بنك الكويت المركزي للمعدلات الفاقدة خلال عامي 2008 و2009، أما الودائع المستمرة في النشاط الاقتصادي فلا يزال يقف في وجه التسهيلات الائتمانية، ذلك لا تزال محفظة القروض في البنوك الكويتية تنزح نحو العقار والانشاء والاقراض المصرفي، وهذه القطاعات تتأثر أكثر بالأزمة الاقتصادية وتبدو ببيئتها حساسة جدا تجاهها.

جودة الأصول

شهدت البنوك الكويتية زيادة كبيرة في القروض المتعثرة والمخصصات المطلوبة لاسترداد تلك القروض، وسجل القطاع المصرفي ككل زيادة بنسبة 84 في المائة في معدل القروض المتعثرة المطلقة لعام 2009، ورغم الزيادة بنسبة 39 في المائة في المخصصات، إلا أن معدل التغطية انخفض إلى 68 في المائة من 90 في المائة في 2008، ولا يزال معدل التغطية ضعيفا بالمقارنة مع البنوك العالمية، علاوة على أن هناك فجوة كبيرة بين البنوك الكويتية، فالبنوك مثل بنك الكويت الوطني والأهلي وبوبيان لديها تغطية أكثر من 100 في المائة، في حين أن مصارف مثل بنك الخليج وبيت التمويل الكويتي وبرقان تعتمد على تغطية أقل من متوسط الصناعة، وبالنسبة للمكوت، وفي حين تظهر الأرقام الإجمالية انخفاضا بنسبة 3.5 في المائة في رسوم المخصصات خلال 2009، إلا أن الصورة الإصديق عن زيادة رسوم المخصصات بنسبة 58.2 في المائة تتطور عند استثناء تداعيات أزمة بنك الخليج، وأخذ الأخير مخصصات ضخمة في 2008، وصلت إلى 334 مليون دينار مقابل 111 مليون دينار في 2009، ولفت التقرير إلى أن آثار الأزمة الاقتصادية العالمية أخذت فترة أطول حتى أثرت في بنوك الشرق الأوسط، ولكن تأثيرها بدأ بشكل فعلي في الأرباح بفضل تحسن أرباحه التشغيلية، ولعل هذا التحول الكبير في صافي خسائر بنك الخليج كان الداعم الأساسي وراء

الرسملة

استفادت البنوك الكويتية من قاعدة رأس المال القوي الذي كان أعلى نسبياً في الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال عند 12 في المائة، وإعادة معظم البنوك الكويتية رسملتها خلال 2008 و2009 لتخفيض مخاطر تصاعد المخصصات وتكاليف تآكل قيمة الأصول، أما عملية إعادة الرسملة لبعض البنوك فعززت حقوق المساهمين إلى 5.0 مليارات دينار مقابل 4.5 مليارات دينار في 2008، لتنمو في 11.5 في المائة، أما بنك الخليج فعانى من تآكل حقوق المساهمين في 2008 على حساب خسائر مشتقاته واضطر لإعادة رسملته بدعم كاف من الحكومة، في الوقت الذي تلقى بنك برقان موافقة من بنك الكويت المركزي ومساهميته لزيادة رأسماله المدفوع بنحو 36 مليون دينار من 104.1 ملايين دينار إلى 140.1 مليون دينار، يخطط بنك بوبيان لزيادة رأسماله عن طريق حقوق الاصدار التي يتوقع أن يكتبب بها بنك الكويت الوطني، كذلك استمرت مستويات القدرة على الأيفاء في البنوك الكويتية قوية باستثناء بنك الخليج الذي لا تزال فيه معدلات القروض المتعثرة عالية، حتى بعد إعادة الرسملة.

شركة عقار للإستثمارات العقارية ش.م.ك (مقفل)
Aqar Real Estate Investments Co.

إعلان تذكيري
لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية

يسر مجلس إدارة شركة عقار للإستثمارات العقارية دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور إجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 2009/12/31 والمقرر عقده يوم الإثنين الموافق 2010/05/17 في تمام الساعة 11:30 صباحاً في مقر وزارة التجارة والصناعة بمجمع الوزارات - الدور الأول - قاعة (ب)، وذلك لمناقشة البنود الواردة في جدول الأعمال.

لذا يرجى من السادة المساهمين الكرام الراغبين في الحضور مراجعة مقر الشركة الكويتية للمقاصة إدارة حفظ الأوراق المالية الكائن في برج أحمد - بجانب المستشفى الأميري - الدور الخامس هاتف: 1841111 خلال ساعات الدوام الرسمية وذلك لاستلام بطاقات الحضور وجدول الأعمال.

للإستفسار هاتف رقم : 22491900

مجلس الإدارة